

الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني

الاستلام: 15/ أغسطس/ 2023
التحكيم: 5/ سبتمبر/ 2023
القبول: 17/ سبتمبر/ 2023

Nasser Ali Al-Baddai^(*,1)

ناصر علي البداي^(*,1)

© 2023 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2023 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، صنعاء. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

¹Associate Professor of Psychology, Sana'a University, Yemen

¹ أستاذ علم النفس المشارك، جامعة صنعاء، اليمن

* عنوان المراسلة: nalbaddai71@gmail.com

الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني، وتحقيق هذا الهدف فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم بناء المقياس، وأجريت له معاملات الصدق والثبات اللازمة بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS لتحليل البيانات، وتم تطبيق مقياس الدراسة على عينة عشوائية تكوّن من (188) فرداً، من الطالبات، وأعضاء هيئة التدريس، والمستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة، ومعلمات مدارس الثانوية، وأظهرت نتائج الدراسة أن استجابة أفراد العينة على جميع محاور الابتزاز الإلكتروني للمرأة وهي : الأسباب، والآثار النفسية، والاجتماعية، وسبل المواجهة، ورد فعل الضحية، قد جاءت بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق في مستويات التأثيرات النفسية والاجتماعية بحسب متغير فئة المستجيب؛ أي أن هناك تجانساً واتفاقاً في الآثار الناجمة عن الابتزاز؛ وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها درجة عالية من الوعي بنتائج انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وأضراره على الفرد والمجتمع، وأوصت الدراسة بالدعوة إلى مكافحة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة.

الكلمات المفتاحية : الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية، الابتزاز الإلكتروني، المرأة.

Psychological and Social Effects of Electronic Extortion of Women in the Yemeni Society

Abstract:

This study aimed to identify the psychological and social effects resulting from electronic extortion of women in the Yemeni society. To achieve the study objective, the descriptive analytical method was adopted, and the study tool was built, and its validity and reliability coefficients were tested using SPSS. The study tool was administered to a sample of (188) individuals, who were selected randomly. The sample covered female students, faculty members, psychological counselors, university professors, and secondary school female teachers. The study results showed that the participants' responses to all aspects of electronic extorting of women (i.e., causes, psychological and social effects, ways of confrontation, and the victim's reaction) were high. The results also revealed that there were no differences in the levels of psychological and social effects attributed to the participants' variable type, which indicates that there was homogeneity and agreement about the effects resulting from extortion. This also shows that the study participants have a high degree of awareness of the consequences of the spread of this phenomenon and its harms to individual women and the society as a whole. The study calls for combatting the crime of electronic extortion of women.

Keywords: psychological effects, social effects, electronic extortion, women

المقدمة:

يُعد ابتزاز المرأة من أشهر الابتزازات الإلكترونية وأكثرها انتشاراً، حيث تعتبر جرائم الابتزاز الإلكتروني للمرأة نموذجاً مثالياً للجريمة. خاصة إذا كان المبتز رجلاً وضحية الابتزاز امرأة. وهذه الظاهرة جديدة على المجتمع اليمني، حيث ظهرت مع ظهور شبكات الإنترنت في اليمن وظهور وسائل التواصل الاجتماعي والتي استغلها بعض ضعفاء النفوس لتهديد النساء وابتزازهن.

فالانفتاح الذي يشهده اليمن منذ عام 1996، وما صاحب ذلك من نقلة نوعية في الاتصالات بشكل عام وفي مجال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص، التي وجدت لخدمة الناس لأهميتها الكبيرة في الحياة، ولكن سوء استخدام هذه الوسائل الإلكترونية من قبل البعض لابتزاز النساء من خلال الصور أو التسجيلات الصوتية والمرئية بعد تغييرها باستخدام برامج معينة لتعديلها بحسب ما يروونه مناسباً واستغلالها لابتزاز النساء مادياً أو معنوياً أو جنسياً. وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل أكبر في المجتمع اليمني منذ أحداث عام 2011، والتي سميت بالربيع العربي.

ويعرف الابتزاز الإلكتروني بأنه: "أسلوب للضغط والإكراه ضد الفتاة؛ بغرض الاستغلال الجنسي أو المادي، أو الانتقام، وهو جريمة يعاقب عليها القانون والعرف" (النقيب، 2022، 102). ويُعرف بأنه: "محاولة الحصول على شيء من شخص ما عن طريق التهديد بالكلمات أو الإيماءات أو اتهامه بشيء ما" (Levy, 2007, 1051). ويعرف أيضاً بأنه: "تهديد شخص لآخر في محاولة للحصول على مكاسب مادية أو معنوية من شخص آخر (الضحية) عن طريق التهديد أو الإكراه، وذلك عن طريق كشف سر الضحية والتي قد تكون عبارة عن معلومات، أو صور أو مقاطع فيديو أو غير ذلك" (الكبيسي وجبار، 2023، 448).

وقد شهدت منصات التواصل الاجتماعي تزايداً ملحوظاً في أعداد المستخدمين في اليمن، يواقع (3.50) مليون مشترك؛ أي ما يعادل (11.4%) من إجمالي عدد السكان، وللأسف، نسبة كبيرة من هؤلاء المستخدمين يفتقرون إلى الوعي الرقمي؛ مما يعرضهم لمخاطر سوء الاستخدام، كالتعرض للابتزاز الإلكتروني الذي أصبح ظاهرة مرعبة وخطيرة، وقد أدت عدد من العوامل الفردية والاجتماعية والقانونية مجتمعة إلى انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، وتضاعف تداعياتها. كما تتنوع أيضاً الأساليب والطرق التي يقع بها الفتيات في فخ الابتزاز، وما قد يبدو بسيطاً، لكنه يكفي بإيقاع الضحية في متاهة لا ترضى عنها.

وعواقب الابتزاز والتشهير الإلكتروني لا تتوقف عند شعور الضحية بالقلق والاكتئاب والضغط النفسي، بل تتجاوز ذلك إلى اللجوء إلى الانتحار، وقد تدفع أهل الضحية للتخلص منها بقتلها، انطلاقاً من حسابات مجتمعية مقبولة واتهامات غير مبررة على الإطلاق (منظمة سام للحقوق والحريات، 2022).

وأشار المقالع (2022) إلى أن إحدى ضحايا الابتزاز الإلكتروني، تقول بأنها تعاني من الصداق المستمر، وآلام شديدة في المعدة والقولون، بسبب ارتفاع حدة التوتر والقلق، ناهيك عن فقدان كلي للشهية والوزن، وكذلك تحدثت الأخصائية النفسية "شيماء العز" عن إن ضحية الابتزاز الإلكتروني تصاب بصدمة نفسية، وتُعد عواقب الصدمة النفسية هي الخطر القادم الذي يهدد حياتها، وتظهر آثار الصدمة خلال الاكتئاب المزمن والبكاء والقلق والتوتر والانطواء وفقدان الثقة بالنفس وبالأخرين، واضطراب العلاقات الاجتماعية، كما أنها تشعر بالذنب واللوم الذاتي، وتزداد لديها منسوب العصبية والحساسية الزائدة والتوجس من كل شيء، والتفكير بالانتحار؛ نظراً لطبيعة المجتمع اليمني وحساسيته للضحايا المرتبطة بالمرأة، وتنتج هذه الأضرار تحديداً بسبب شعور الضحية بالخوف من "الفضيحة" أمام أسرتها والمجتمع، فالتفكير الدائم والمستمر في عواقب الابتزاز على حياتها الشخصية والأسرية والمهنية، وأثره على علاقاتها الاجتماعية، مع أصدقائها ومعارفها، يولد اضطرابات نفسية، تؤثر سلباً على تفاعلها مع بيئتها الاجتماعية على مستوى الأسرة، والعمل، وجماعة الأصدقاء.

وقد أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن دراسة بعنوان: "العنف ضد المرأة في الفضاء الإلكتروني" شارك فيها (2172) مستجيباً، من بينهم (510) امرأة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن (11%) من النساء في اليمن يتعرضن للعنف عبر الإنترنت، و(21%) من الرجال ارتكبوا أعمال عنف ضد النساء عبر

الإنترنت، وبناء على نتائج الدراسة صيغت جملة من التوصيات أهمها؛ توصية بشأن أفضل طريقة للتصدي للعنف عبر الإنترنت؛ يرى (43%) من النساء مقارنة بـ (47%) من الرجال، أن الأنظمة الأساسية التي تعمل على تحسين سياسات الإنترنت هي أفضل طريقة لمكافحة العنف عبر الإنترنت، ويرى (18%) من الرجال مقابل (21%) من النساء أن عمل الشرطة هو أفضل طريقة لمكافحة العنف عبر الإنترنت (المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، 2022).

لاشك أن الدور الحكومي المؤسسي في مكافحة الابتزاز الإلكتروني غائب، وهو ما دفع نشطاء في الأمن الرقمي لسد الفراغ والقيام بدور مشهود ويجابي في التصدي لهذه الظاهرة المقيتة، وتفتقر اليمن، إلى قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية؛ مما يضع سلطات القانون أمام التحدي عند التعامل مع حالات الابتزاز الإلكتروني، وبالتالي يضطر المشرع إلى تكييف أحكام قانون العقوبات (العام) واسقاطها على هذا النوع من الجرائم، مع ما يعتره من قصور وعدم مواكبة للمستجدات، ناهيك عن أن النصوص القانونية الحالية لا تنص على عقوبات رادعة للجاني (منظمة سام للحقوق والحريات، 2022).

لذلك يجب توافر الحماية الاجتماعية لضحية الابتزاز الإلكتروني، من خلال احتوائها والاستماع إليها جيداً من أفراد أسرتها وتقديم الدعم النفسي الكافي لها، بالإضافة إلى البيئة المحيطة بالضحية، مثل الأقران والأصدقاء، كل هؤلاء عليهم واجب تجاه ضحية الابتزاز الإلكتروني لتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي؛ من أجل اجتياز هذه المرحلة بأمان، والحصول على حقها القانوني من المبتز، فالحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على كرامة الإنسان (هاشم، 2018).

وبناء على ما تقدم، يعتبر الابتزاز الإلكتروني للمرأة جريمة أخلاقية، وتزداد خطورته عندما يتم الابتزاز بوسائل إلكترونية يصعب على أي فرد طمس آثارها، أو التعرف على الأفراد الذين تمكنوا من الاطلاع على محتواها، وبذلك فهي تمثل أحد أهم التهديدات التي تواجه العالم العربي والإسلامي في العصر الحالي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يركز الإطار النظري على تقصي أسباب الابتزاز الإلكتروني، فقد أشار كل من الغديان وآخرون (2018)، و Abdul Kareem (2021)، ومنظمة سام للحقوق والحريات (2022)، وحמיד (1432هـ)، إلى أن الابتزاز الإلكتروني هو من أخطر الجرائم المعلوماتية التي تهدد استقرار وأمن المجتمع؛ لما يصاحبه من مشكلات سلبية على الفرد والمجتمع، والتي تكون مدفوعة بعدد من الأسباب الدينية أو النفسية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن تلك الأسباب، هي:

1- ضعف الوازع الديني؛ ويرجع ذلك إلى ضعف الالتزام بأحكام الإسلام، ولاسيما عدم الالتزام بأداء الواجبات التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في التوجه نحو ارتكاب السلوك الإجرامي، ويسهم الدين في الحفاظ على تماسك المجتمع والتمكين من التكيف مع ظروف الحياة والأزمات بسبب التغيرات التي حدثت في معظم المجتمعات بشكل عام وفي المجتمع اليمني بشكل خاص في مختلف الجوانب؛ بالإضافة إلى الرؤية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ الأمر الذي أدى إلى تغيير حياة الأفراد، فبعضهم نسي الله، وبالتالي جعلهم ينسون أنفسهم، وبدؤوا في كسب المال بطريقة غير شرعية وارتكاب الذنوب بلا خجل.

2- سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ إن سوء استخدام الإنترنت، والافتقار إلى المعرفة الكافية بالتقنيات الحديثة والجهل باستخدامها، هو من أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الضحية في فخ الابتزاز، بالإضافة إلى تنوع وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الوسائل المرئية والتي تتم من خلال فتح الكاميرات لرؤية بعضها البعض، وتسجيل مقاطع الفيديو وحفظها في ملفات معينة لاستخدامها لاحقاً قد أدت هذه الوسائل إلى سهولة اختراق المعلومات الشخصية، ولاسيما مع التطورات العالمية في مجال الإلكترونيات والمحادثات والمراسلات التي تسهلها شبكات التواصل مثل Facebook و Twitter وما إلى ذلك.

3- الفراغ: إن حرمان الأبناء من الحب والعاطفة من قبل آبائهم هو سبب بحثهم عن إشباع عواطفهم ورغباتهم في الحب والتقدير والثناء خارج المنزل، ويشتد الأمر إذا كان ذلك في حق البنات، فهن أرق شعورا، وأندى عاطفة، فإذا شعرت بضعف في هذا الجانب ربما قادها إلى البحث عن طرق منحرفة، وهذا يؤدي إلى عدم التوازن في علاقات الاتصال بين أفراد الأسرة، لذلك من الضروري تحسين دور الأسرة من خلال احتضان أبنائها وتلبية احتياجاتهم الأساسية، واحترام مشاعرهم وتقديرها، وأن يزرع في داخلهم القدوة الحسنة والسلوك الحسن في حياتهم مع المجتمع.

4- انتشار القنوات الفضائية غير المحافظة: حيث ظهر بعض برامج القنوات الفضائية وانحراف وسائل الإعلام، مثل الأفلام والمسلسلات التي توجع العواطف وتلهب المشاعر؛ الأمر الذي جر الكثير من الشباب من الجنسين على إقامة علاقات ممنوعة ومحرمة.

5- العوامل الاقتصادية: حيث تؤدي الجوانب الاقتصادية دورا سلبيا أو إيجابيا في سلوك الناس، غير أن الدور السلبي للجانب الاقتصادي يبرز في كل من المبتز والضحية عندما تكون فقيرة ومحتاجة، حيث يكون استقلالها من قبل ضعفاء النفوس أسهل، فيبتز المجرم المرأة أخلاقيا مستغلا حاجاتها للوظيفة أو يهددها بالفصل من العمل الذي تحتاجه، وهذا النوع من الابتزاز يسمى الابتزاز لاستغلال الحاجة والفرق مقابل العرض والشرف، وهو ما قد تلجأ إليه الضحية لسد حاجاتها ودفع الفقر.

6- تأخر سن الزواج: على الرغم من أن بعض المتزوجين والمتزوجات من وقع في هذا النوع من الجرائم فإن تأخر الزواج يعد سببا في انتشار هذه الظاهرة، لكن الزواج يبقى حلا شرعيا للعديد من المشاكل الأخلاقية المنتشرة في المجتمعات.

7- غياب الرقابة الذاتية: إن غياب الرقابة والمحاسبة الذاتية من قبل الأفراد لأنفسهم يوقعهم في فخ الابتزاز، من قبل السيئين الذين يؤدون دورا نشطا في عملية الابتزاز الإلكتروني، فعلى سبيل المثال، قد تخسر الفتاة صديقتها التي وثقت بها وأرسلت لها صورا شخصية أو مقاطع فيديو عائلية عند الشجار، وهذا يعني تهديدها.

بعض النظريات المفسرة لظاهرة الابتزاز الإلكتروني:

1- نظرية الأنومي (اللامعيارية):

يرى عالم الاجتماع الأمريكي (روبرت ميرتون) أن الاحتياجات والرغبات التي تتطلب الإشباع لا يجب أن تكون رغبات واحتياجات طبيعية، ولكنها في الواقع شكل من أشكال الاستمالات والإغراءات التي تفرزها الثقافة السائدة في المجتمع، ويشير مصطلح اللامعيارية إلى ضعف الالتزام بالمعايير الاجتماعية أو انعدام وجود تلك المعايير في المجتمع، أو تكون هذه المعايير غير واضحة، وبالتالي فإن فقدان المعايير يؤدي إلى إضعاف قيم المجتمع ومعتقداته وعاداته وقوانينه (الرويس، 2020)، وفي ضوء هذه النظرية يعتبر الابتزاز الإلكتروني أحد إفرازات البناء الاجتماعي والذي يحدث عند وجود رغبة لدى أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف، ويقابلها ضعف في الأخذ بالمعايير التي يحددها المجتمع؛ للوصول إلى أهداف أو غايات مشروعة، وتساعدنا هذه النظرية في الدراسة الحالية في التعرف على الأوضاع والظروف التي تدفع بالأفراد إلى الخروج عن قيم وأهداف المجتمع.

2- نظرية التفكك الاجتماعي:

يشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى التناقض بين الأعراف الثقافية وضعف قواعد السلوك والمعايير وتفكك الفئة الاجتماعية في المجتمع؛ وهذا يعني أن التفكك يعطي مؤشرا إلى عدم التوافق بين رغبات الفرد الذاتية وظروف الحياة (عمر، 2005)، ويرى (ميشل مان) أن التفكك الاجتماعي هو مجموعة من الاضطرابات في تقاليد وثقافة المجتمع التي ترتبط بالتغيير الاجتماعي، ولها دور سلبي على الضبط الاجتماعي، ومن هنا تشير نظرية التفكك الاجتماعي إلى أنه في ظل التغيير الاجتماعي الناتج عن التحديث والتطور الذي يمر به المجتمع، فإن بعض الضوابط الاجتماعية تصبح غير فعالة في السيطرة على الأفراد كما كان الحال سابقا؛ ويرجع ذلك إلى تطور جديد لمصالح الأفراد، أو لظهور بعض مواقف

واتجاهات لا تخدم متطلبات العصر الحديث؛ ونتيجة لذلك يترك أفراد المجتمع التوقعات القديمة ويستبدلونها بتوقعات جديدة أو حديثة تتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية وتعكس التطورات الجديدة للأفراد.

والثفك الاجتماعي له عدة مظاهر تتمثل في فشل بعض مؤسسات المجتمع وعدم قدرتها على تقوية العلاقات فيما بينها؛ نتيجة عدم قدرتها على تماسك مكوناتها؛ مما يحول دون تحقيق أهدافها، وضعف العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع؛ مما يمني لديهم الفردية وعدم قدرته المجتمع على تجديد المعايير الاجتماعية بما يتوافق مع التغيير الاجتماعي السريع، بالإضافة إلى فشل المعايير الاجتماعية في المساهمة في تسهيل الطريق للأفراد لتحقيق أهدافهم (الرويس، 2020).

ومواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني والسلوك الشاذ، لا بد من تحقيق الضبط الذي يمثل الحماية والحفاظ على المعايير والقيم المجتمعية التي لا تقبل العنف، أو التعدي على حقوق الآخرين، ولتحقيق هذا الضبط فإنه من الضروري توحيد جهود جميع الجهات، لاسيما الأسرة والمدرسة والجامعة، ومؤسسات المجتمع ككل، والسلطات العقابية الرسمية لمواجهة الجرائم الغريبة والدخيلة على مجتمعنا اليميني، ومنها جريمة الابتزاز الإلكتروني بحق المرأة.

الدراسات السابقة:

وقد أجريت العديد من الدراسات ذات الصلة بقضية آثار الابتزاز الإلكتروني، وهذا عرض لأهم الدراسات السابقة وفق تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم وذلك على النحو الآتي:

أظهرت نتائج دراسة الكبيسي وجبار (2023) أن الفتيات من أفراد العينة بجامعة بغداد، يعانين من الآثار النفسية والاجتماعية نتيجة الابتزاز الإلكتروني، وكشفت دراسة النقيب (2022) التي أجريت على عينة من الفتيات بمحافظة البحيرة عن أن أسباب انتشار جريمة الابتزاز الإلكتروني تعود إلى وسائل الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية، والثفك الأسري، وسوء التنشئة الاجتماعية، وأن الأسرة والمجتمع في حاجة إلى التوعية بجريمة الابتزاز الإلكتروني، وأن عينة الدراسة تعرضت للعديد من الآثار الاجتماعية؛ نتيجة انتشار هذه الجريمة، ومنها عدم الثقة بالجنس الآخر، وعدم الشعور بالأمان، وهذا يعني أن مكافحة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة تحتاج إلى حماية ورقابة أسرية ومجتمعية، وحماية قانونية كافية لضحية الابتزاز الإلكتروني.

وتوصلت دراسة الرويس (2020) التي أجريت على عينة من أولياء أمور أسر الطلاب في مراحل التعليم العام بمدينة الرياض، أن هناك وعياً متوسطاً بمفهوم الابتزاز الإلكتروني وأشكاله، ووجود وعي متوسط بالآثار الاجتماعية المترتبة عليه، وعدم وجود فروق بحسب متغير الجنس حول رؤيتهم للعوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، بينما توجد فروق حول رؤيتهم للآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني لصالح الإناث.

وأظهرت دراسة Hussein (2022) التي تناولت جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة - دراسة حالة أنها جريمة سرية لها تداعيات اجتماعية كبيرة، وأحدثت قضايا الابتزاز ضد النساء ضجة على وسائل التواصل الاجتماعي، فخلال نقاشي وباء كوفيد-19، وجدت دراسة استقصائية أجرتها وزارة الداخلية العراقية، أن (60%) من النساء في العراق كن ضحايا للابتزاز الإلكتروني.

وأجرى الخالدي (2020) دراسة للتعرف على دور الوعي الاجتماعي في مواجهة الابتزاز الإلكتروني الذي تتعرض له المرأة العراقية، وأظهرت نتائج الدراسة وعي العينة بضرورة تجنب طلب صداقات أو قبول طلب صداقات من قبل أشخاص غير معروفين، وعدم الرد والتجاوب على أي محادثة، ورفض طلب محادثات الفيديو غير المعروفة، وتجنب مشاركة المعلومات الشخصية، وعدم الدخول في المواقع المحظورة، وإبلاغ الجهات الرسمية في حالة التعرض للابتزاز الإلكتروني، وأظهرت دراسة الغديان وآخرون (2018)، والتي أجريت على عينة من المعلمين وأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمستشارين

النفسيين في مدينة الرياض - السعودية، أظهرت أن الابتزاز الإلكتروني يسبب للمبتز معاناة نفسية، كالإصابة باضطرابات والقلق والخوف، واضطرابات النوم والأرق، والاكتئاب والحزن الدائم، وتكرار الكوابيس الليلية، والشعور بالوسواس القهري، والشعور بالعصبية والحساسية الزائدة، والشعور بالذنب ولوم الذات، واضطرابات الكلام، والانتقام والمشاعر العدائية، واضطرابات الدورة الشهرية، ومحاولات الانتحار، وفقد شهية الأكل، وتوجد فروق في درجة تقدير الآثار النفسية لجرائم الابتزاز الإلكتروني بحسب متغير فئة المبحوث، لصالح المستشارين النفسيين.

وأشارت دراسة الخليوي (2018)، إلى أن عزوف النساء الضحايا عن الزواج يأتي في مقدمة الآثار الاجتماعية الناجمة عن ظاهرة الابتزاز؛ خوفاً من انكشاف أمرهن مستقبلاً، ومن أهم العوامل الدافعة إلى ابتزاز النساء الفقر والحاجة لدى الضحية، وتهاون النساء في إقامة العلاقات المحرمة عبر الهواتف الذكية؛ مما يعرضهن للابتزاز، هذا بالإضافة إلى عدم قيام النساء بالحماية اللازمة لأجهزتهن وحساباتهن الشخصية على الانترنت، وعادات وتقاليد المجتمع التي قد تجبر النساء الضحايا على الاستمرار في الخضوع للمبتز خوفاً من العار، وضعف التوعية الأسرية والشكافية في نصح النساء من الوقوع في خطر الابتزاز.

وتوصلت دراسة سمان (2017) إلى أن السبب الرئيس لوقوع الفتاة ضحية للابتزاز الإلكتروني هو الفتاة نفسها، وذلك بسبب نقص الوعي باستخدامها لتكنولوجيا الاتصال، ومن أسباب وقوعها ضحية هو التهاون في إرسال صورها، فضلاً عن الدردشة مع الغرباء حول خصوصياتها وعدم تحصين الجهاز المستخدم.

كما بينت دراسة الشمراي (2011) التي أجريت على عينة من الضباط العاملين في مراكز الشرطة بمدينة الرياض، أن من أهم أسباب ظاهرة الابتزاز في المجتمع السعودي، التفكك الأسري، وضعف الوازع الديني، وضعف الرقابة الأسرية، وانخفاض مستوى المعيشة، والفقر، والفرار الاجتماعي، وضعف التعاون في غرس القيم التربوية بين المدرسة والبيت، والعزلة التي يعيشها الشباب.

تعقيب على الدراسات السابقة :

يمكن الاستنتاج من الدراسات السابقة أنها ركزت على عدد من شرائح المجتمع، وبينت رأيهم حول الابتزاز الإلكتروني، والدراسة الحالية تشبه بعض الدراسات السابقة، كدراسة الكبسي وجبار (2023)، والغديان وآخرون (2018)، Husseini (2022)، والخليوي (2018)، في بحثها عن الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني من حيث الأهداف، وبعض الفئات المستهدفة. بينما تختلف عن بعض الدراسات السابقة، كدراسة الشمراي (2011) من حيث الأهداف وبعض المتغيرات؛ لكن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو الندرة في البيئة اليمنية والمجتمع الذي طبقت فيه، ونوعه، كما تناولت دراسات سابقة، كدراسة الخالدي (2020)، وسمان (2017) والرويس (2020) الجريمة الإلكترونية ودور الوعي الاجتماعي، وعلاقتها ببعض المتغيرات بشكل عام، ومع ذلك، فإن الدراسة الحالية ركزت على دراسة الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني، من وجهة نظر شرائح من المجتمع اليمني، تمثلت هذه الشرائح في معلمات المدارس الثانوية، وبعض منتسبي الجامعات اليمنية : (طلبات، أساتذة، والمستشارين النفسيين من الأساتذة).

وفي هذا السياق ذاته، حاولت هذه الدراسة الاستفادة من الدراسات السابقة، بدءاً بالقضايا والأفكار الرئيسية التي تناولتها، ومروراً بمحاولة معرفة مجالات اهتمامها والأطر التحليلية والمنهجية المستخدمة فيها، وانتهاءً بالاستفادة من النتائج التي توصلت إليها، واستنباط أسئلة هذه الدراسة موضع البحث.

مشكلة الدراسة:

يبدو أن معاناة المرأة اليمنية لم تقتصر على التداعيات المعيشية والاقتصادية المروعة التي سببتها الحرب الداخلية والحرب على اليمن منذ أكثر من ثماني سنوات متتالية، وما أفرزته من كارثة إنسانية هي الأسوأ على مستوى العالم، ونظراً لانشغال المرأة بالظروف الصعبة التي يمر بها اليمن، فقد وجدت

نفسها في مواجهة مفتوحة مع تحديات أخرى، وهو تنامي ظاهرة الابتزاز الإلكتروني ضدها في اليمن بشكل ملحوظ، حتى باتت أخبار ضحاياها تنافس أخبار ضحايا الحرب، التي تسببت في انتشار الظاهرة في المجتمع المتمسك بعاداته التقليدية الصلبة، لا سيما في المجتمعات الريفية، حيث الجهل والأعراف الصارمة هي التي تسير حياة الناس، وتحدد طبيعة علاقاتهم، وتضع للمرأة قوالب جاهزة من العادات والتقاليد، وإدخالها فيها من ولادتها ولا يحق لها مغادرتها.

ومع تنوع الأساليب التي دفعت العديد من النساء في اليمن، إما للاستسلام والرضوخ لمطالب المبتز التي تختلف باختلاف بين المقابل المادي أو الأخلاقي وغيره، أو الانتحار، فإن القواعد التي تجرم ظهور صورة الفتاة أو خصوصيتها بين المجتمع ظلت كما هي حتى وإن دفعتها لبذل حياتها قربانا لسلامة الشرف الذي تراق حوله الدماء. وعلى سبيل المثال: لجأت فتاة إلى الانتحار بعد أن يئست من إمكانية وضع حد لمبتز إلكتروني مجهول ظل يهددها بنشر صور شخصية لها على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن وقعت ذاكرة هاتف تحمل صورها الخاصة في يده، محاولة لإنهاء حياتها بإطلاق النار على قلبها قبل أن يتم إسعافها لتلقي العلاج (الشنواخ، 2022).

وفي هذا السياق ذاته؛ ذكر أحد النشطاء في الأمن الرقمي وحماية المعلومات في اليمن، أن ما بين 25 إلى 30 حالة من قضايا الابتزاز للمرأة تصل يوميا إلى الفريق الذي أنشأه؛ أي (750 إلى 900) حالة شهريا، وظهر تحقيق أجرته "منصة دكة" عام 2021، والذي توصل إلى تعرض أكثر من 31 فتاة يمنية للابتزاز، وقد كان (8%) من هؤلاء المبتزين من خارج اليمن، و(92%) من اليمن وعبر أرقام يمنية، وتواصل جميع هؤلاء المبتزين مع الفتيات عبر تطبيق الواتس آب، وكان بين تلك الفتيات من حاولن الانتحار؛ خوفا من أن يفضح أمرهن ويعلم أقاربهن خبر تسريب صورهن أو ينفذ المبتز تهديده وينشر الصور للعامة على مواقع التواصل الاجتماعي (منظمة سام للحقوق والحريات، 2022).

وتأسيسا على ما سبق، تكمن مشكلة الدراسة في تفاقم جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة، وتعدد مخاطرها وآثارها، حيث أصبحت تشكل تهديدا للأمن والاستقرار المجتمعي؛ مما دفع الباحث لتناول هذه الجريمة، التي انتشرت خلال الفترة الأخيرة وأثرت على كافة شرائح المجتمع، وأصبحت هذه المشكلة تمس العرض والشرف وهي تعتبر من الخطوط الحمراء في مجتمعاتنا الإسلامية التي تتعارض معها ومع عادات وتقاليد مجتمعنا اليمني. لذلك من الضروري دراسة هذه المشكلة وإيجاد وضع الحلول السريعة للتعامل معها؛ لذا تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما أسباب انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني؟
2. ماهي الآثار النفسية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة؟
3. ماهي الآثار الاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة؟
4. ما الفرق في درجة تقدير الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة وفقا لتغير اختلاف فئة المستجيب (طالبات، أساتذة الجامعة، المستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة، ومعلمات المدارس الثانوية)؟
5. ما هو رد فعل الضحية للابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة؟
6. ما هي سبل مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني.
2. الكشف عن الآثار النفسية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة.
3. الكشف عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة.

4. التعرف على دلالة الفرق في درجة تقدير الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة وفقاً لمتغير اختلاف فئة المستجيب: (طالبات، أساتذة الجامعة، المستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة، ومعلمات المدارس الثانوية).
5. التعرف على رد فعل الضحية للابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة.
6. تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في الحد من جريمة الابتزاز الإلكتروني التي تتعرض له المرأة في المجتمع اليمني.

أهمية الدراسة وسبب اختيارها:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. حداثة جريمة الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني، وتعود أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية للمرأة الناجمة عنه؛ الأمر الذي يمثل تهديداً للأمن والاستقرار المجتمعي.
2. رغبة الباحث في معرفة سبل الحماية النفسية والاجتماعية والقانونية التي تحمي المرأة من هذه الجريمة.
3. يسد هذا البحث فجوة في البحوث العلمية؛ إذ أنه لا توجد دراسة في مجتمع البحث - بحسب علم الباحث - تناولت موضوع هذه الدراسة.
4. تعميم نتائج الدراسة وتوصياتها ليستفيد منها الباحثون والمتخصصون وصناع القرار في المجتمع اليمني لتحسين المرأة من مخاطر جرائم الابتزاز الإلكتروني ضدها.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على بعض الجامعات اليمنية من وجهة نظر الطالبات، وأعضاء هيئة التدريس، والمستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة، ومعلمات المدارس الثانوية. خلال الفصل الدراسي الأول 2023-2024م.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- الآثار النفسية: تُعرف بأنها: "اضطراب نفسي يتمثل في القلق، والخوف، والاكتئاب الناتج عن الضحية مما ينتج عنه شخصية عدوانية أو معادية للمجتمع، كما قد تصل الأمور إلى حد إقدام الفتاة على الانتحار" (البدائية، 2014، 89).
- الآثار الاجتماعية: تُعرف بأنها: "التغيرات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على أفكار ومعتقدات ومعارف وسلوك ومشاعر الأفراد، ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه" (الزبون وأبو صعيك، 2014، 330). ويرى الخالدي (2020، 2065) "أن انتشار هذه الجريمة تعد قرعاً لناقوس الخطر المجتمعي، فهذه الجريمة أصبحت تسهم في انهيار القدوة والتفكك الأسري الذي يصل إلى حد الطلاق".
- الابتزاز الإلكتروني: يعرف بأنه: "أسلوب يمارسه المبتز على الضحية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، بهدف الضغط عليهم وإجبارهم على تلبية مطالبه" (الرويس، 2020، 90).
- التعريف الإجرائي للابتزاز الإلكتروني: هو الدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على مقياس الابتزاز الإلكتروني الذي أعد لهذا الغرض.
- المرأة: متزوجة أو غير متزوجة، هي من أكثر أفراد المجتمع ابتزازاً، لاسيما إذا كان المبتز رجلاً والضحية امرأة، أو قد تكون امرأة تبتز امرأة أخرى، وعادة ما تكون أدوات التهديد هي عبارة عن صور فاضحة أو محادثات مخدشة للحياء أو تسجيلات فيديو لعلاقات غير شرعية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي للأتمته لطبيعة المشكلة ومتغيراتها.

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (188) فرداً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتوزعت عينة الدراسة، كما في الجدول (1)، حيث تم إرسال الاستبانة إلكترونياً عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً وزعت ورقياً.

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة

النسبة	العدد	الفئة
8 %	15	المستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة
31%	58	أساتذة الجامعة
44 %	83	طالبات الجامعة
17 %	32	معلمات مدارس الثانوية
100 %	188	الإجمالي

مقياس الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء مقياس الآثار النفسية والاجتماعية للابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني، من خلال الاعتماد على الأدب النظري والدراسات والمقاييس ذات الصلة بالدراسة، كدراسة الرويس (2020)، ودراسة الغديان وآخرون (2018)، ودراسة النقيب (2022)، ودراسة الكبسي وجبار (2023)، وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من (45) فقره، وذلك بعد الأخذ بأراء المحكمين، والمتعلقة بمواقف وآراء أفراد العينة حول موضوع الدراسة وموزعة على خمسة محاور تغطي مشكلة الدراسة من حيث أسباب الانتشار، والآثار، ورد فعل الضحية، وسبل المواجهة، وقد تم بتدرج ثلاثي على الترتيب (نعم، أحياناً، لا) (1، 2، 3)، وبذلك تتراوح درجات المقياس بين (45 - 135) درجة.

صدق المقياس :

تم الحكم على صدق المقياس من قبل العديد من المتخصصين في علم النفس، وفي ضوء نتائج التحكيم، تم الأخذ بأراء المحكمين.

وقد جرى التحقق من معاملات ارتباط بيرسون لمعرفة صدق الاتساق الداخلي للمقياس، وذلك بحسب معامل ارتباط درجة كل فقره مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون للاتساق الداخلي لكل فقره والدرجة الكلية لكل محور من محاور المقياس

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس
معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط
رقم	رقم	رقم	رقم	رقم
1	1	1	1	1
2	2	2	2	2
3	3	3	3	3
4	4	4	4	4
5	5	5	5	5

جدول (2): يتبع

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع		المحور الخامس	
معامل الارتباط	رقم	معامل الارتباط	رقم	معامل الارتباط	رقم	معامل الارتباط	رقم	معامل الارتباط	رقم
.634**	6	.798**	6	.708**	6	.641**	6	.644**	6
.724**	7	.776**	7	.615**	7	.722**	7	.832**	7
.645**	8	.768**	8	.905**	8		8	.788**	8
.673**	9	.620**	9	.906**	9				
		.682**	10	.928**	10				
		.684**	11						
		.857**	12						

** دالة عند مستوى دلالة 01.

يتضح من الجدول (2) أن جميع الفقرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (01)، وهذا يشير إلى أن جميع فقرات المقياس لديها درجة عالية من الاتساق الداخلي وصالحة للتطبيق الميداني.

ثبات المقياس:

تم حساب معامل الثبات لمقياس الدراسة الحالية وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا، والجدول (3) يبين معامل الثبات لفقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمقياس ككل.

جدول (3): معامل ثبات ألفا لمحاور الدراسة والدرجة الكلية للمقياس

المحاور	قيمة كرونباخ ألفا
أسباب انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني للمرأة	.89
الأثار النفسية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة	.93
الأثار الاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة	.95
رد فعل الضحية للابتزاز الإلكتروني	.81
سبل مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة	.88
الثبات الكلي للمقياس	.97

يُضح من الجدول (3) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة تراوحت ما بين (01 - 95)، بينما معامل الثبات لمقياس الابتزاز الإلكتروني ككل بلغت (97)؛ ويعود السبب في ذلك إلى التباين في إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذه المحاور، وهي قيم مرتفعة لأغراض التطبيق.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تصنيف المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى الدرجة لكل فقره لدى أفراد عينة الدراسة وفق المعيار الموضح بالجدول (4).

جدول (4): تصنيف المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى الدرجة لكل فقره لدى أفراد عينة الدراسة

التصنيف	مستوى الدرجة
من 1 إلى 1.66	منخفض
من 1.67 إلى 2.33	متوسط
أكبر من 2.34	مرتفع

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أسباب انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني للمرأة في المجتمع اليمني؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى مرتبة تنازلياً. والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): درجة أسباب انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازلياً

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدرجة
1	وسائل الاتصال الحديثة	2.98	.126	مرتفع
8	الجهل والأمية الرقمية	2.97	.204	مرتفع
9	عدم التوعية بجريمة الابتزاز الإلكتروني	2.96	.202	مرتفع
	من قبل الأسرة والمجتمع			
5	سوء التنشئة الاجتماعية	2.95	.214	مرتفع
3	التفكك الأسري	2.95	.225	مرتفع
2	القنوات الفضائية	2.94	.277	مرتفع
7	تأخر سن الزواج	2.93	.311	مرتفع
6	سوء الأحوال الاقتصادية	2.91	.316	مرتفع
4	ضعف الوازع الديني	2.89	.386	مرتفع

يتضح من الجدول (5) أنه وبشكل عام جاءت جميع فقرات محور أسباب الانتشار لهذه الظاهرة بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.89 - 2.98)؛ وهذا يعني أن عينة الدراسة كانت تتمتع بدرجة عالية من الرؤية للأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، وتكتفي بالآتي: أن أعلى أربع فقرات في هذا المحور كانت:

- الفقرة (1) التي تنص على: "وسائل الاتصال الحديثة" التي جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2.98)، وبدرجة مرتفعة.
- الفقرة (8) التي تنص على: "الجهل والأمية الرقمية" التي جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.97)، وبدرجة مرتفعة.
- الفقرة (9) التي تنص على: "عدم التوعية بجريمة الابتزاز الإلكتروني من قبل الأسرة والمجتمع" التي جاءت في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.96)، وبدرجة مرتفعة.
- الفقرة (5) التي تنص على: "سوء التنشئة الاجتماعية" التي جاءت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (2.96)، وبدرجة مرتفعة.

في ضوء هذه النتيجة بشكل عام، قد يكون ذلك بسبب الانفتاح الذي حدث من خلال وسائل الاتصالات الحديثة، لاسيما وسائل الاتصال الاجتماعي، والكشف عن المعلومات الشخصية أمام الجميع، وكذلك بسبب عرض الصور الشخصية ومشاركتها مع الأصدقاء؛ مما يعطي الفرصة لضعفاء النفوس لاستغلالها ضد المرأة ومحاولة ابتزازها من أجل تحقيق أغراضهم السيئة؛ والسبب يعود إلى سوء استخدام الإنترنت، وقلة المعرفة الكافية بالتقنيات الحديثة والجهل في استخدامها، وهذا يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الضحية في فخ الابتزاز، فضلا عن ضعف المخرجات التعليمية، وعدم إشباع حاجات أبنائنا ماديا وعاطفيا، والمتمثلة في سوء التنشئة الاجتماعية والضغط الاجتماعي، وعدم التوعية والنصح للنساء من قبل الأسرة والمجتمع من الوقوع في جرائم الابتزاز الإلكتروني. وقد تؤدي الحاجة والفقر دورا سلبيا، كذلك عدم الرقابة على القنوات الفضائية وما تقوم بعرضه، وهذا بدوره يؤثر سلبا في سلوك الناس، وتأخر سن الزواج، وضعف الوازع الديني من قبل المبتز والضحية؛ مما ساعد في تفشي ظاهرة جريمة الابتزاز الإلكتروني للمرأة.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع نتائج دراسة النقيب (2022)، ودراسة الشمراي (2011)، ودراسة الخليوي (2018)، ودراسة الكبيسي وسرهيد (2020)، ودراسة سمان (2017)، ودراسة Hussein (2022).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ماهي الآثار النفسية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى مرتبة تنازلياً. والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6): درجة الآثار النفسية للابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازلياً

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدرجة
10	الإصابة باضطرابات القلق والخوف	3.00	.000	مرتفع
14	الإصابة باضطرابات النوم والأرق	3.00	.000	مرتفع
13	الإصابة بالاكتئاب والحزن الدائم	2.98	.126	مرتفع
15	كثرة الأحلام والكوابيس الليلية	2.98	.145	مرتفع
20	الشعور بالوسواس القهري	2.98	.145	مرتفع
11	الشعور بالعصبية والحساسية الزائدة	2.95	.225	مرتفع
12	الشعور بالذنب ولوم الذات	2.94	.245	مرتفع
18	الإصابة باضطرابات الكلام	2.82	.386	مرتفع
17	الانتقام والمشاعر العدائية	2.77	.472	مرتفع
19	اضطرابات الدورة الشهرية	2.68	.467	مرتفع
21	محاولات الانتحار	2.63	.584	مرتفع
16	فقد الشهية للأكل	2.49	.501	مرتفع

يتضح من الجدول (6) أنه وبشكل عام جاءت جميع فقرات محور الآثار النفسية بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.49 - 3.00)، وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها درجة عالية من الوعي بالآثار النفسية لانتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، وتكفي بالآتي: أن أعلى أربع فقرات في هذا المحور كانت:

- الفقرتان (10)، و(14) اللتان تنصا على: "الإصابة باضطرابات القلق والخوف" و"الإصابة باضطرابات النوم والأرق" و"اللذان جاءتا على التوالي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.00)، وبدرجة أثر نفسي مرتفع.

- الفقرتان (13) و(15)، اللتان تنصا على: "الإصابة بالاكتئاب والحزن الدائم" و"كثرة الأحلام والكوابيس الليلية" و"اللذان جاءتا على التوالي في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.98)، وبدرجة أثر نفسي مرتفع.

وهذه النتيجة بشكل عام تشير إلى أن الضحية تشعر بالخوف من الضيعة أمام الأهل والمجتمع، وبالتالي فهي دائماً حزينة ومكتئبة، وتميل إلى التوتر الزائد نتيجة التفكير المستمر في العواقب من هذا الابتزاز على حياتها الشخصية والمهنية، وتشعر بالخزي والعار، فتختار الانطواء والعزلة عن الناس ومن هم حولها؛ مما يؤثر على حياتها الشخصية، والإصابة باضطرابات النوم والأرق، والكوابيس الليلية، و اضطرابات الدورة الشهرية، والتعرض للضغط بعد الصدمة. وتتمثل آثار الابتزاز الجنسي في العديد من الآثار النفسية التي تصاحب الضحية طوال حياتها، وقد تتطور إلى استحالة استمرارية حياتها؛ مما تفقد الثقة بالآخرين وبالذات، ويجعل من الضحية شخصية مضطربة وغير سوية. والابتزاز الجنسي قد يؤثر على الآخرين المحيطين بالضحية، ويصابون باضطرابات نفسية، وهذا ينعكس على المجتمع وعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض، ويكون لديهم رد فعل أو الرغبة في الانتقام، ويتسبب ذلك في إصابة الضحية بأمراض نفسية ويدفعها إلى الرغبة في الانتحار، والتخلص من الحياة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الكبيسي وجبار (2023)، ودراسة الغديان وآخرون (2018)، ودراسة

الشمري (1428هـ)، ودراسة العيد (1432هـ).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ماهي الآثار الاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى مرتبة تنازلياً. والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7): درجة الآثار الاجتماعية للابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازلياً

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدرجة
24	التنمر المجتمعي	2.99	.103	مرتفع
31	عدم القدرة على مواجهة المبتز وفقاً للعادات وثقافة العيب	2.88	.329	مرتفع
22	الشعور بالنقص والدونية	2.79	.460	مرتفع
23	الشعور بالخزي والعار	2.78	.427	مرتفع
30	عدم الاحتواء الأسري	2.73	.458	مرتفع
29	فقدان الأمل في الحياة	2.72	.449	مرتفع
27	الشعور بالانطواء والعزلة الاجتماعية	2.66	.497	مرتفع
26	زيادة حالات التفكك الأسري	2.65	.477	مرتفع
28	تأخر الزواج	2.65	.499	مرتفع
25	اضطراب العلاقات الاجتماعية	2.61	.511	مرتفع

يتضح من الجدول (7) أنه وبشكل عام جاءت جميع فقرات محور الآثار الاجتماعية بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.61 - 2.99)؛ وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها درجة عالية من الوعي بالآثار الاجتماعية لانتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، ونكتفي بالآتي: أن أعلى أربع فقرات في هذا المحور كانت:

- الفقرة (24) التي تنص على: "التنمر المجتمعي" التي جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2.99)، وبدرجة أثر اجتماعي مرتفع.
- الفقرة (31) التي تنص على: "عدم القدرة على مواجهة الأزمة وفقاً للعادات وثقافة العيب" التي جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.88)، وبدرجة أثر اجتماعي مرتفع.
- الفقرة (22) التي تنص على: "الشعور بالنقص والدونية" التي جاءت في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.79)، وبدرجة أثر اجتماعي مرتفع.
- الفقرة (23) التي تنص على: "الشعور بالخزي والعار" التي جاءت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (2.78)، وبدرجة أثر اجتماعي مرتفع.

في ضوء هذه النتيجة بشكل عام، تتباين الآثار الاجتماعية التي يسببها الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة، فإن فرصها في الزواج قليلة، وقد ترفض الزواج وتحجم عنه خوفاً من اكتشاف أمرها مستقبلاً، والشعور بالانطواء والعزلة، وعدم الرغبة في إقامة العلاقات الاجتماعية؛ نتيجة عدم القدرة على مواجهة المبتز وفق العادات وثقافة العيب في المجتمع؛ مما أدى إلى تعميق الشعور بالخزي والعار لدى الضحية، وقد تخضع للمبتز خوفاً من العار، ثم الشعور بالنقص والدونية، وفقدان الأمل في الحياة لعدم التفهم واحتواء الضحية من قبل الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى اضطراب العلاقات الحميمة بين الزوجين، وتحدثت رغبة في الطلاق نتيجة الضغوط التي تتعرض لها الضحية، وشعورها بالإهانة والامتعاض من خلال التنمر الاجتماعي واللفظي، والذي يتمثل في الإساءة إلى سمعة الضحية اجتماعياً ومنه الإشاعات، والكذب، وتشجيع الآخرين على نبذ الضحية اجتماعياً، والنعوت، والتلقيب، والترهيب، والتجريح، والتعييب، ما يسبب للضحية عدم القدرة على التركيز والاستقرار، وكثرة الشكوك، و بروز بعض القيم السلبية مثل الحقد والكراهية؛ مما يؤدي إلى التفكك الأسري، وسيطره الأفكار الانتحارية على تفكيرها.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع نتائج دراسة الكبيسي وجبار (2023)، ودراسة النقيب (2022)، ودراسة الخليوي (2018).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الفرق في درجة تقدير الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الابتزاز الإلكتروني للمرأة وفقاً لمتغير اختلاف فئة المستجيب (طالبات، أساتذة الجامعة، المستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة، معلمات مدارس الثانوية)؟

ولإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8): الفروق في درجة محور الآثار النفسية والاجتماعية للابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة وفقاً لمتغير فئة المستجيب

المحور	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الآثار النفسية	أساتذة	34.39	.916
	المستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة	34.33	1.046
	الطالبات	34.19	1.48
الآثار الاجتماعية	معلمات مدارس الثانوية	33.91	1.42
	أساتذة	27.39	1.80
	المستشارين النفسيين من أساتذة الجامعة	27.80	1.61
	الطالبات	27.22	2.12
	معلمات مدارس الثانوية	28.03	1.75

يتضح من الجدول (8) أن هناك فروقاً ظاهرة بين المتوسطات في محور الآثار النفسية والاجتماعية وفقاً لمتغير فئة المستجيب، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً، تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسط الفروق في درجة محور الآثار النفسية والاجتماعية للابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة وفقاً لمتغير فئة المستجيب

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الآثار النفسية	بين المجموعات	5.21	3	1.73	1.04	.37
	داخل المجموعات	306.84	184	1.66		
	المجموع	312.05	187			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	16.841	3	5.61	1.50	.21
	داخل المجموعات	687.899	184	3.73		
	المجموع	704.73	187			

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات التأثيرات النفسية والاجتماعية الكلية لعينة الدراسة بحسب متغير فئة المستجيب؛ ما يعني أن الفروق بين الأوساط الحسابية جاءت متقاربة ولا ترقى للدلالة الإحصائية؛ ويرجع ذلك إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة وفق متغير فئة المستجيب، في درجة تقديرهم لهذه الآثار التي تمثل درجة انتشار مرتفعة؛ لقناعة هذه الفئات بانتشار هذه الآثار ومخاطرها وبدرجة مرتفعة في المجتمع اليمني، دون أن تتفوق إحداها على الأخرى، ولم تتوفر دراسات تناولت المقارنة بين فئات المجتمع حول الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن ابتزاز المرأة إلكترونياً.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع نتيجة دراسة الكبيسي وجبار (2023) التي أشارت إلى عدم وجود فروق بين أفراد العينة في الآثار الاجتماعية، بينما اختلفت جزئياً مع نتيجة دراسة الغديان وآخرون (2018) التي أشارت إلى وجود فروق في درجة تقدير الآثار النفسية بحسب متغير فئة المبحوث، لصالح المستشارين النفسيين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما هو رد فعل الضحية للابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر أفراد العينة؟

ولإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى مرتبة تنازلياً، والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10): درجة رد فعل ضحية الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازلياً

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
34	إبلاغ الأسرة	2.98	.126	مرتفع
33	طلب المساعدة من الأصدقاء	2.93	.263	مرتفع
36	التصدي للمبتز	2.93	.311	مرتفع
38	فضح أمره على وسائل التواصل الاجتماعي وتنبيه الفتيات	2.87	.407	مرتفع
35	إبلاغ الشرطة	2.78	.451	مرتفع
32	الصمت	1.05	.279	منخفض
37	الاستجابة لطلبات المبتز	1.00	.000	منخفض

يتضح من الجدول (10) أنه وبشكل عام وجد خمس فقرات في محور رد فعل الضحية بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.78-2.98)، وهناك فقرتان جاءتا بدرجة منخفضة للغاية، وهما: "الصمت" و"الاستجابة لطلبات المبتز"؛ وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها درجة عالية من الوعي برد فعل الضحية، وهو عدم التزام الصمت والاستجابة لطلبات المبتز من الضحية حول انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، وتكتفي بالاتي: أن أعلى أربع فقرات في هذا المحور كانت:

- الفقرة (34) التي تنص على: "إبلاغ الأسرة" التي جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2.98)، وبدرجة مرتفعة.

- الفقرتان (33)، و(36) اللتان تنص على: "طلب المساعدة من الأصدقاء" و"التصدي للمبتز" واللذان جاءتا على التوالي في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.93)، وبدرجة مرتفعة.

- الفقرة (38) التي جاءت في المرتبة الثالثة والتي تنص على "فضح أمره على وسائل التواصل الاجتماعي وتنبيه الفتيات" وبمتوسط حسابي (2.87)، وبدرجة مرتفعة.

في ضوء هذه النتيجة، وعلى الرغم من العادات والتقاليد وثقافة العيب والعار في المجتمع اليمني التي قد تساعد على انتشار جريمة الابتزاز الإلكتروني، فإن استجابات أفراد العينة على رد فعل الضحية جاءت مغايرة تماماً، حيث أشاروا إلى أن الضحية التي تتعرض للابتزاز عليها عدم الصمت والاستسلام للمبتز، والقيام بإبلاغ أسرتها أو الشرطة أو الاستعانة بمن تثق بهم لمساعدتها لمواجهة المبتز وفضح أمره. كما أشارت منظمة سام للحقوق والحريات (2022) إلى أن العادات الاجتماعية وثقافة العار تؤدي دوراً رئيسياً في إحياء الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة في اليمن، حيث إنها تدينهن أكثر من المجرمين أنفسهن، وينال الضحايا عقوبة من عائلاتهم، ويتلقون اللوم من المجتمع على تورطهم في جرائم قد لا تكون لهم يد فيها، ولا يسلمن من أي ضرر ما، حتى لو كن بريئات، فهن المدانات على أي حال لمجرد كونهن نساء. ويحدث أن مفهوم الشرف يدفع الرجال في بعض مناطق اليمن إلى قتل ذويهم من النساء إذا ما تعرضن لفضيحة جنسية، حتى لو تعلق الأمر بمجرد تسرب صورة إحداهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحساسية المفرطة في نظرة المجتمع إلى المرأة هي ما يسهم في انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في اليمن.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة النقيب (2022) التي أشارت إلى أن فقره رد فعل الضحية نتيجة الابتزاز جاءت بدرجة منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما هي سبل مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة من وجهة نظر أفراد العينة؟

ولإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى مرتبة تنازلياً، والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11): درجة سبل مواجهة الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازلياً

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
39	إصدار تشريعات قانونية صارمة للجريمة الإلكترونية	3.00	.000	مرتفع
40	إنشاء وحدات خاصة بالمرأة في مراكز الشرطة والنيابات والمحاكم، والعاملات من النساء في هذه المرافق لتسهيل الإبلاغ عن الجرائم التي تقع عليهن	3.00	.000	مرتفع
41	مراقبة الأسرة للأبناء وتوعيتهم بمخاطر الاستخدام العشوائي للوسائل الرقمية	3.00	.000	مرتفع
42	احتواء ضحية الابتزاز	3.00	.000	مرتفع
44	الاهتمام بقضايا المرأة في دور العبادة	3.00	.000	مرتفع
45	عمل فقرات إعلامية لمواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله	3.00	.000	مرتفع
46	إدراك خطورة بيع الأجهزة أو صيانتها (لابتوب، تلفون)	2.97	.161	مرتفع
43	عدم قبول طلبات صداقة من أشخاص غرباء	2.88	.402	مرتفع

يتضح من الجدول (11) أنه وبشكل عام جاءت جميع فقرات محور سبل مواجهة الابتزاز الإلكتروني بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.88 - 3.00)؛ وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها درجة عالية من الوعي بطرق مواجهة الابتزاز الإلكتروني، وتكتفي بالآتي: أن أعلى ست فقرات في هذا المحور كانت:

- الفقرات (39)، و(40)، و(41)، و(42)، و(44)، و(45) التي تنص على "إصدار تشريعات قانونية صارمة للجريمة الإلكترونية" و"إنشاء وحدات خاصة بالمرأة في مراكز الشرطة والنيابات والمحاكم، والعاملات من النساء في هذه المرافق لتسهيل الإبلاغ عن الجرائم التي تقع عليهن" و"مراقبة الأسرة للأبناء وتوعيتهم بمخاطر الاستخدام العشوائي للوسائل الرقمية" و"احتواء ضحية الابتزاز" و"الاهتمام بقضايا المرأة في دور العبادة" و"عمل فقرات إعلامية لمواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله" فقد جاءت على التوالي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.00)، وبدرجة مرتفعة.

وفي ضوء هذه النتيجة بشكل عام، يرى الباحث أن غياب القوانين والعقوبات التي من شأنها الحد من هذه الجرائم، وقلّة الوعي الرقمي، وتأمين الأجهزة والحسابات وخوف الضحية من الفضيحة المجتمعية والأسرية وتعرضها للوم، وقلّة الوعي العام حول كيفية مواجهة المبتز، والتصدي لهذا النوع من الجرائم، كل هذه تضعف من سبل مواجهة الابتزاز الإلكتروني؛ لذلك يلزم ضرورة إصدار تشريعات قانونية صارمة لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة، تتضمن عقوبات عادلة لمرتكبيها، ورقابة شديدة على مراكز بيع وإصلاح الهواتف لمنع الابتزاز وأسبابه، وتسهيل إجراءات الإبلاغ عن هذه الجرائم والتعامل معها بجدية، والتحرك السريع لضبط الجناة فور تلقي البلاغات الموثوقة، بالإضافة إلى توعية الأسرة والمجتمع بمخاطر التزام الصمت حيال هذه الجرائم، وحثهم على الإبلاغ عنها لتسهيل المكافحة المبكرة، وتجنب آثار هذه الكارثة على الجميع.

ولمواجهة هذه الجريمة لا بد من تضافر الجهود، سواء المؤسسات الرسمية العقابية أو مؤسسات المجتمع المدني، والأسرة التي تتحمل الدور الأكبر سواء في التربية والرقابة على الأبناء واحتواء الضحية، وتسهيل الضوء في القنوات الفضائية الرسمية حول قضية الابتزاز الإلكتروني، ومد جسور الثقة بين المواطن والأجهزة الرسمية من خلال عرض عمليات القبض على المبتزين وشهادة الضحية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة النقيب (2022) التي بينت أن مكافحة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة تحتاج إلى حماية ورقابة أسرية ومجتمعية، وحماية قانونية كافية لضحية الابتزاز الإلكتروني.

الاستنتاجات:

بناء على نتائج الدراسة، يمكن عرض أهم الاستنتاجات الآتية:

1. لدى عينة الدراسة درجة عالية من الوعي بنتائج انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وأضراره على الفرد والمجتمع.
2. اتفاق جميع فئات عينة الدراسة على الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الابتزاز الإلكتروني والتي تدمر الضحية والأسرة والمجتمع.
3. غياب التوعية بأهمية مكافحة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة من خلال توعية الأسرة والمجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة بخطورة جريمة الابتزاز الإلكتروني، والحماية والرقابة والاحتواء الأسري والمجتمعي، والحماية القانونية الكافية لضحية الابتزاز الإلكتروني، وتقديم الدعم النفسي لها، حيث كلما كان الوعي منتشرًا بين أفراد المجتمع قل التعرض لجريمة الابتزاز، وبالتالي يسهل على مختلف الأجهزة المعنية مواجهة الجريمة الإلكترونية والمساهمة في التقليل من هذه الظاهرة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات الآتية:

1. التركيز على التنشئة الاجتماعية السليمة، وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية لدى الأبناء من خلال تنمية الرقابة الذاتية ومواجهة الأزمات، وتفعيل دور الأسرة في رقابة سلوك الأبناء ومراحل نموهم.
2. إصدار تشريعات قانونية صارمة للجريمة الإلكترونية، وتشديد العقوبات القضائية والتشهير بالمبتز.
3. أن يتفهم الآباء والأمهات أوضاع بناتهم، وأن يتصرفوا بحكمة في مثل هذه المواقف، فالتعامل بالعنف والقسوة وسوء الظن الشديد ينذر الأبناء من المصارحة والمكاشفة، وبالتالي يكون ما هو أسوأ وأفظع.
4. توعية وتشجيع الأسر والفتيات عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والندوات العلمية للإبلاغ عن الابتزاز واحتواء ضحية الابتزاز الإلكتروني وتقديم الدعم النفسي لها.
5. تقديم الدعم المجتمعي لضحية الابتزاز الإلكتروني، وعدم إلقاء اللوم عليها، بل حمايتها والدفاع عنها.
6. مراقبة الأسرة لسلوكيات ضحية الابتزاز؛ لضمان عدم لجونها لوسائل الانتحار.
7. التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة؛ من أجل عمل برامج توعية بمخاطر الابتزاز الإلكتروني على مدار العام.
8. إنشاء وحدات خاصة بالمرأة في مراكز الشرطة والنيابات والمحاكم، والعاملات من النساء في هذه المرافق لتسهيل الإبلاغ عن الجرائم التي تقع عليهن.
9. ضرورة الاستفادة من التجارب والبرامج الدولية لمواجهة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، وذلك لتعريف الأسرة في اليمن بمخاطرها وآثارها النفسية والاجتماعية على الفرد والأسرة على حد سواء.
10. إجراء دراسة مماثلة على عينات لمختلف شرائح المجتمع وللمختلف المحافظات اليمنية.

المراجع:

- البدائية، ذياب موسي (2014)، الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب، ورقة عمل في الملتقى العلمي الإجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحوليات الإقليمية والدولية، 2-4 سبتمبر، كلية العلوم الاستراتيجية، عمان.
- حميد، صالح بن عبدالله (1432هـ)، الابتزاز المفهوم والواقع، ندوة بحوث الابتزاز حول المفهوم والاسباب والعلاج (9-30)، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض.
- الخالدي، عبير نجم (2020)، دور الوعي الاجتماعي في مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة، مجلة كلية التربية بجامعة واسط، 4(38)، 2049-2072.
<https://doi.org/10.31185/eduj.Vol4.Iss38.1304>
- الخليوي، محمد بن منصور (2018)، ابتزاز النساء في المجتمع السعودي، الأسباب والآثار وطرق الحد منها (أطروحة دكتوراه)، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الرويس، فيصل بن عبدالله (2020)، الوعي الاجتماعي بظاهرة الابتزاز الإلكتروني لدى الأسر في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية للعوامل والآثار، جامعة قناة السويس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 3(33)، 78-125.
<https://doi.org/10.21608/fhsc.2020.116111>
- الزبون، محمد سليم، وأبو صعيدك، ضيف الله عودة (2014)، الآثار الاجتماعية والثقافية لشبكات التواصل الاجتماعي على الأطفال في سن المراهقة في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 7(2)، 225-251.
- سمان، جويده (2017)، الابتزاز الإلكتروني للفتاة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: الفيسبوك نموذجاً؛ دراسة مسحية لعينة من طالبات قسم الاعلام والاتصال جامعة قاصدي مرباح (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- الشمراي، محمد علي (2011)، ظاهرة الابتزاز في المجتمع السعودي من وجهة نظر العاملين في الضبط الاجتماعي (رسالة ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الشمري، فلاح (1428هـ)، جريمة ابتزاز النساء ودور جهاز الحسبة في مكافحتها (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، الاردن.
- الشنواخ، توفيق (2022)، نوفمبر 19)، الابتزاز أصبح ظاهرة تفاقم أزمات اليمينيات، إندبندنت عربية.
<https://shorturl.at/bgS16>
- عمر، معن خليل (2005)، التفكير الاجتماعي، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العيد، نوال بنت عبدالعزيز (1432هـ)، الابتزاز: المفهوم والاسباب والعلاج، ندوة بحوث الابتزاز حول المفهوم والاسباب والعلاج (91-109)، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض.
- الغديان، سليمان بن عبدالرزاق، النعيمي، عز الدين عبدالله عواد، وخطاطبة، يحيى بن مبارك (2018)، صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من جهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين، مجلة البحوث الأمنية، 27(69)، 157-227.
- الكبيسي، عبدالواحد حميد ثامر، وسرهيد، أحمد عبدالرحمن (2020)، الابتزاز الإلكتروني وكيفية التعامل معه من وجهة نظر طلبة جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، 3(3)، 123-148.
- الكبيسي، ناطق فحل، وجبار، سيف ناصر (2023)، الآثار النفسية والاجتماعية للابتزاز الإلكتروني، مجلة العلوم النفسية، 34(2)، 443-468.
- المقاي، أحلام (2022، 7 ديسمبر)، تبعات الآثار النفسية على كاهل ضحايا الابتزاز الإلكتروني.
<https://manasati30.com/society/18817>

- المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية (2022)، *العنف ضد المرأة في الفضاء الإلكتروني*.
<https://shorturl.at/gyAPQ>
- منظمة سام للحقوق والحريات (2022)، *الابتزاز الإلكتروني في اليمن الظاهره والحل*.
https://dg.samrl.org/pdf/455Sam%20Report_ar_compressed.pdf
- النقيب، أماني يحيى (2022)، الآثار الاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها، *المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية*، 5 (5)، 96-125. <https://doi.org/10.21608/ejsbs.2022.122968.1002>
- هاشم، صالح (2018)، *الحماية الاجتماعية للقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، الجيزة، مصر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي*.

Abdul Kareem, H. A. M. (2021). The social risks of electronic extortion. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 18(4), 8263-8273.

Hussein, O. A. (2022). Cyber blackmail crime against women-A case study. *Journal of Positive School Psychology*, 6(3), 6882-6893.

Levy, K. (2007). The solution to the real blackmail paradox: The common link between blackmail and other criminal threats. *Connecticut Law Review*, 39(3), 1051-1069.

Arabic References in Roman Scripts:

- Al-Badaniyah, Dhiyab Musa (2014). *Aljarayim al'iiliktiruniatu: almafhum wal'asbabi*. Waraqat eamal fi Almultaqaa Aleilmii Aljarayim Almustahdathat fi Zili Almutaghayirat Waltahawulat Al'iqliimiat Walduwliati, 2-4 Sibtambar, Kuliyyat Aleulum Alastiratijiati, Amman.
- Al-Eid, Nawal bint Abdulaziz (1432). Aliabtizazu: Almafhum waliasbab walealaji. Nadwat Buhuth Aliabtizaz hawl Almafhum Waliasbab Waleilaj (91-109), Markaz Bahithat Lidirasat Almar'ati, Alriyad.
- Al-Ghadian, Suleiman bin Abdul Razzaq, Al-Nuaimi, Ezz Al-Din Abdullah Awad, wa Khatatba, Yahya bin Mubarak (2018). Suar jarayim aliaibtizaz al'iiliktrunii wadawafieiha waluathar alnafsia almutaratibat ealayha min jihat nazar almuealimin warijal alhayyat walmustasharin alnafsiiyna. *Majalat Albuhuth Al'amniati*, 27(69), 157-227.
- Al-Khalidi, Abeer Najm (2020). Dawr alwaey aliaijtimaeei fi muajahat aliaibtizaz al'iiliktrunii lilmar'ati. *Majalat Kuliyyat Altarbiat Bijamieat Wasti*, 4(38), 2049-2072. <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol4.Iss38.1304>
- Al-Khelaiwi, Muhammad bin Mansour (2018). *Abtizaz alnisa' fi almujtamae alsaeeudii, al'asbab waluathar waturuq alhadi minha* (Utruhath dukturuh). Jamieat Almalik Saeud, Alriyad.

- Al-Kubaisi, Abdul Wahed Hamid Thamer, wa Sarheed, Ahmed Abdul Rahman (2020). Aliabtizaz al'iiliktruniu wakayfiat altaeamul maeah min wijhat nazar talabat Jamieat Al'anbar. *Majalat Jamieat Al'anbar Lileulum Al'iiansiati*, (3), 123-148.
- Al-Kubaisi, Natiq Fahl, wa Jabbar, Saif Nasser (2023). Aluathar alnafsiat waliqitimaemat liliabtizaz al'iiliktrunii. *Majalat Aleulum Alnafsiati*, 34(2), 443-468.
- Almaktab Al'iiaqlimiu Lihayyat Al'umam Almutahidat Lilmar'at Lilduwal Alearabia (2022). *Aleunf dida almar'at fi alfada' al'iiliktruni*. <https://shorturl.at/gyAPQ>
- Al-Maqaleh, Ahlam (2022, 7 Disambir). *Tabieat aluathar alnafsiat ealaa kahil dahaya aliabtizaz al'iiliktruni*. <https://manasati30.com/society/18817>
- Al-Naqeeb, Amani Yahya (2022). Aluathar aliaqitimaemat lijarimat aliabtizaz al'iiliktrunii dida almar'at wasubul muajahitaha. *Almajalat Almisriat Lileulum Aliaqitimaemat Walsulukati*, 5 (5), 96-125. <https://doi.org/10.21608/ejsbs.2022.122968.1002>
- Al-Ruwais, Faisal bin Abdullah (2020). Alwaey alaiqitimaem bi zahirat alaibtizaz al'iiliktrunii ladaa al'usrat fi almujtamae alsaeudii: Dirasat maydaniat lileawamil waluathar, Jamieat Qanaat Alsuways. *Majalat Kuliyyat Aladab Waleulum Al'iiansiati*, 3(33), 78-125. <https://doi.org/10.21608/jfhsc.2020.116111>
- Al-Shammari, Falah (1428). *Jarimat aibtizaz alnisa' wadawr jihaz alhasbat fi mukafahatiha* (Risalat majistir). Jamieat Mutata, Al'urdun.
- Al-Shamrani, Muhammad Ali (2011). *Zahirat alaibtizaz fi almujtamae alsaeudii min wijhat nazar aleamilin fi aldabt alaiqitimaemii* (Risalat majistir). Jamieat Nayif Alearabiat Lileulum Alaminiati, Alriyad.
- Al-Shanuakh, Tawfiq (2022, Nufimbir 19). *Aliabtizaz 'asbah zahirat tafaqum 'azamat alyamaniaati, 'iindibandint earabia*. <https://shorturl.at/bgS16>
- Al-Zaboun, Muhammad Salim, wa Abu Sa'ilik, Dhifallah (2014). Aluathar aliaqitimaemat walthaqafiat lishabakat altawasul aliaqitimaemii ealaa al'attfal fi sini almurahaqat fi Al'urdun. *Almajalat Al'urduniyat Lileulum Aliaqitimaemii*, 7(2), 225-251.
- Hamid, Saleh bin Abdullah (1432). *Alaibtizaz almafhum walwaqieuv*. Nadwat Buhuth Alaibtizaz hawl Almafhum Walaisbab Waleilaj (9-30), Markaz Bahithat Lidirasat Almar'ati, Alriyad.
- Hashem, Saleh (2018). *Alhimayat alaiqitimaemat lilfuqara'a: Qira'at fi maenaa alhayaat ladaa almuhamashina*. Aljizati, Misr: Atlas Lilnashr Wal'iintaj Al'iielamii.
- Munazamat Sam Lilhuquq Walhuriyaat (2022). *Aliabtizaz al'iiliktruniu fi alyaman alzaahirat walhul*. https://dg.samrl.org/pdf/455Sam%20Report_ar_compressed.pdf

- ▶ ناصر علي البداي
◀ المجلد الأول العدد (3)، سبتمبر 2023 م

Omar, Maan Khalil (2005). *Altafakuk aliajtimaeiu*, Amman: Dar Alshuruq Lilnashr Waltawziei.

Samman, Juwaida (2017). *Alaibtizaz al'iiliktruniu lilfataat eabr mawaqie altawasul alaijtimaeii: alfisbuk namudhaja: Dirasat mushiat lieayinat min talibat qism alaelam walaitisal Jamieat Qasidi Mirbah* (Risalat majistir). Jamieat Qasidi Mirbah - Wariqlata, Aljazayir.